ظاهرة غير الغالب في الدراسات النحوية والصرفية عرضا ودراسة

إعداد

علاء البدري عبد الظاهر الحاوي

المـــقـــدمة

الحمد لله رب العالمين، أحمده على عظيم مننه، وسابغ نعمه، حمد الشاكرين، وأسأله المزيد من فضله، وأصلي وأسلم على أشرف خلقه محمد ابن عبد الله، وعلى آله، وصحابته الكرام البررة، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعـــد

فقد حظيت علوم اللغة العربية بعناية علماء المسلمين الأوائل؛ لأنها لغة القرآن الكريم، دستور الأمة، ومصدر التشريع، وقد كان لتلك العناية أثر في ظهور عدد من العلوم المتصلة باللغة كالنحو، والصرف، وفقه اللغة، وغيرها.

وأسأل الله المعونة والتوفيق والإخلاص والسداد ، وأن يجعلَ أعمالَنا كلها خالصةً لوجهه الكريم ، وأن يوفقنا للعلم النافع ، والعملِ الصالحِ .

وصلى الله وسلـــم على سيدنا ، وحبيبِنَا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين

والحمـــد لله رب العالمـــين

أحكام غير الغالب فى الأسماء المعربة المنصوبة

١-الغالب فى الحال أن تكون منتقلة مشتقة ، وفى غير الغالب يأتى الحال غير منتقلة وغير مشتقة

٢-الغالب اغتفر توسيط ذى التفضيل بين حالين ، ويحتمل أن تقدم الحالان أو يؤخران فى غير الغالب

٣-فى غير الغالب أن صاحب الحال يكون نكرة محضة من غير مسوغ

١- الغالب فى الحال أن تكون منتقلة مشتقة ، وفى غير الغالب يأتى الحال غير منتقلة وغير مشتقة

قال مرعى الكرمى المقدسى : " والغالب كون الحال مشتقةً، وقد تقع جامدةً مؤولةً بالمشتق، نحو " كرَّ زيدٌ أسداً، وبدت الجارية قمراً، وتثنّت غصناً، وبعتُه يداً بيد، وادخلوا رجلاً رجلاً ". والغالب كونها منتقلةً لا لازمة .

ومن غير الغالب "خلقَ اللهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا، ودعوت الله سميعاً". (١)

الـــدراســـــة

عَرَّف النحاة الحال بأنها : الوصف الفضلة المنتصب للدلالة على هيئة صاحبها فالغالب في الحال ، أن يكون وصفًا مشتقًا ، إمّا من المصدر كاسم الفاعل

---

(١) دليل الطالبين إلى كلام النحويين لمرعى الكرمى المقدسى ٥٩/١

أو المفعــول ، أو من الاسم غير المصــدر ، كأظفــر من الظفر، و مستحجــر من الحجر(١).

قــال ابــن مــالك : " وكون الحال بلفــظ مشتق ، وبمعنى منتقل كــ(جِئْتُ رَاكِبًا) ، و (ذَهَبْتُ مُسْرِعًا) ، أكثر من كونه بلفظ جامد أو معنى غير منتقل ؛ لأن اللفظ المشتق الدال على معنى

منتقل أكثر في الكلام مما ليس كذلك(٢) " .

فالاشتقاق **غالب** في الحال لا لازم ، وإنما اللازم في الحال كونها صفة منتقلة ؛ لأنها مأخوذة من التحول ، وهو التنقل ، وليست ثابتة دائمًا ، فمثال الانتقال والتحول : (جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكًا) ، فالضحك يزايل (زَيْدًا) ويفارقه . ومثال الحال الثابتة : (زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا) ؛ وذلك لأن الأُبوّة من شأنها العطف(٣) .

ومثلــه قولك : (**مَرَرْتُ بِهَذَا العُودِ شَجَرًا ثُمّ مَرَرْتُ بِهِ رَمَادًا**) ، فهذه كلها أحوال وإن كانت جامدة ؛ لأنها صفات يتحول الفاعل إليها ، وليس يلزم في الصفات أن تكــون كلها فعلية(4) " .

ومن ثم اشترط جمهور النحاة اشتقاق الحال ، وإن كان الحال جامدًا تكلفوا رده بالتأويل إلى المشتق ، قالوا لأنها في معنى صفة ، والصفة مشتقة أو في معنى المشتق

---

(١)همع الهوامع للسيوطى، تحقيق/ أحمد شمس الدين – دار الكتب العلمية – بيروت – ط أولى – ١٤١٨هـ . ٢٢٤/٢

(٢)شرح التسهيل ٣٢٢/٢

(٣)**شرح ابن الناظم ٢٢٨ ، ت / محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت .**

(٤)يُنظــر : شرح التسهيل ٢ / ٣٢٢ ، وهمع الهوامع ٢٢٤/٢ ، و نتائج الفكر٣٠٩ ، ٣١

قال الرضي : " فمن الأحوال التي جاءت غير مشتقة قياسيًا : الحال الموطئة ، وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة ، فكأن الاسم الجامد وطأ الطـــريق لما هو الحال في الحقيـــقة ؛ لمجيـــئه قبلها موصوفًا بـــها ،وقولك : (جَاءَنِي زَيْدٌ رَجُلاً بَهِيّـــاً([1])) " .

وقد علَّق بعض النحاة في التكلف في رد الحال إلى المشتق بالتأويل عند جموده .

قال الشاطبي : " ويتأول بالمشتق بسهولة من غير تكلف ولا تعسف " . فيريد أن الحال إذا ظهر بنفسه المعنى الذي يؤول عليه من غير تكلف حتى يصير في معنى المشتق بسهولة ، فذلك أيضاً يكثر عند العرب استعماله([٢]) ".

وقد كثر جمود الحال في مواضع ، وأكـــثر ما يكون الجامد حالاً إذا كان مؤولاً بالمشتق، تأويلاً غير متكلف([٣]) .

وأشهر هذه المواضع المؤولة بالمشتق فى غير الغالب التي اغتفـــرها النحاة في كونها أحوال جامدة هي :

الأول : أنْ تقع الحال مشبهًا به ، في جملة تفيد التشبيه إفادة تبعية غير مقصودة بذاتها نحو:(تَرَنّمَ الْمُغَنِّى بُلْبُلاً)، و(سَارَت السَّيَّارَةُ بَرْقًا)، و(هَجَمَ القِطُ أَسَـــدًا)، فالكلمات الثلاثة (بُلْبُلاً)، (بَرْقًا) و(أَسَدًا)، أحوال منصوبة مؤولة بالمشتق ، وكل حال من الثلاثة يُعَدُّ بمنزلة المشبـــه به ؛ أي (كالبلبل) و(كالبرق) ، و (كالأسد)

([١])شرح الرضي، تحقيق/ يوسف حسن عمر – جامعة قار يونس – بنغازي – ط ثانية – ١٩٩٦ م ٢ / ٣٢ .

([٢])المقاصد الشافية ٣ / ٤٢٨ (باختصار).

([٣])**شرح ابن الناظم ٢٢٩ .**

ولا يُعتبر مشبهًا به مقصودًا حقيقة ؛ لأن التشبيه ليس المقصود الأول هنا ٠إنما المقصود الأول المعنى الحادث عند التأويل بالمشتق(١).

ومنه قول العرب : (وَقَع المُصْطَرعَانِ عِدْلَي عَيْر(٢)) .

ومنه أيضًا قول بعض أصحاب أمير المؤمنين علي رضي الله عنه .

فَمَا بَالُنَا أَمس أُسْدَ العَرينِ *** وَمَا بَالُنا الْيَومَ شَاءَ النَّجَفْ(٣)

وقال المتنبي :

بَدَتْ قَمَرًا وَمَالَتْ خُوطَ بَانٍ *** وَفَاحَتْ عَنْبَرًا وَرَنَتْ غَزَالا(٤)

وقال الشاعر :

أَفِى السِّلْمِ أَعْيَارًا جَفَاءً وَغِلْظَةً***وَفِي الْحَرب أَمْثَالَ النِّسَاءِ العَوَارِكِ(٥)

قال الرضـــي : " وفي تأويل مثله وجهان:**أحـــدهما** : أن تقدر مضافًا قبله، أي : أمثال أسد العرين، ومثل قمر، **والثاني:** أن يؤول المنصوب بما صحّ أن يكون هيئة، أي: ما بالنا أمس شجعانًا، واليوم ضعافًا، وبدت مُنِيْرَة؛ وذلك لأنهم يجعلون الشيء

---

(١)النحو الوافي ٢ / ٣٦٨ – ٣٦٩ .

(٢)قالته العرب للأمر يتساوى فيه الخصمان ، أوللشيئين المستويين ،.يُنظر: الأمثال لابن عبـــيد القاسم ١٣٤ ، ومجمع الأمثال٢/٣٦٤ .

(٣)البيت من المتقارب وقد ورد في أوضح المسالك٢/٣٠١ ، ووقعة صفـــين لنصر بن مزاحم المنقرى ١/١٣١ ، و شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١/٩٣١ ، وشرح الرضي ٢/٣٣ ، **والخزانة ٣ / ٢٠٢ .**

(٤)البيت من الوافر في ديوانه ١٢٩، وشرح الرضى ٢/٣٣، وأوضح المسالك ٢/٢٩٨،اللغة : الخُوطُ : الغص الناعم لسنته ، والبَّانُ : شجر سبط القوام لين ، رَنَا : نظر الشاهد : وقوع الحال جامدة دالة على تشبيه .

(٥)البيت من الطـــويل لهند بنت عتبة في الكتاب ١/٣٤٤ ، والمقتضب ٣/٢٦٥، واللسان (عرك) ، والخزانة ١/ ٥٥٦ ، ، الشاهد : (أَفِى السِّلْمِ أَعْيَارًا) حيث وقعت الحال جامدة متضمنة توبيخًا ، والتقدير : أتنتقلون أعيارًا

المشتهر في معنى من المعاني كالصفة المفيدة لذلك المعنى؛ نحـــو :(لِكُلِّ فِرْعَوْنَ مُوْسَى) بصرفهما أي:(لِكُلِّ جَبّارٍ قَهَّارٌ(١)) " .

الثاني : وفى غير الغالب يغتفر جمـــود الحال إن دل على سعـــر كقـــولك : (بِعْتُ الْبُرَّ مُدًّا بِدِرْهَمٍ) ، فـــ(مُدًا) ، منصـــوب على الحال وهو جامد ، إلاّ أنه مؤولٌ بالمشتق ؛ لأنه في معنى مسعـــرًا ، ويجـــوز أن يقدر مسعراً اسم فاعل ، فيكون حالاً من (التاء) في (بعت) (٢).

قال سيبويه : " وإن كنت لم تلفظ بفعل ، ولكنه حال يقع فيه السعر ، فينتصب كما انتصب لو كان حالاً وقع فيه الفعل ؛ لأنه في حال وقع فيه أمر في الموضعين سواء(٣)" .

الثالث : وفى غير الغالب يغتفر جمـــود الحال فيما دل على تفاعل ، أو مفاعـــلة ، كقـــولهم : (بِعْـــتُهُ يَدًا بِيَدٍ) ، و(كَلّمْته فَمًا لِفَمٍ) .

والحال الدالة على مفاعلة : بأن يكون لفظها أو معناها ، جاريًا على صيغة المفاعلة ، وهي صيغة تقتضي في الأغلب المشاركة من جانبين أو فريقين في أمر ، نحو : (سَلّمْتُ الْبَائِعَ نُقُودَه مُقَايَضَةً) أو (سَلّمْتُ الْبَائِعَ الْنُقُودَ يَدًا بِيَدٍ) ، ومثل هذا أيضًا : (كَلّمتُ الْصَدِيقَ فَاهً إِلَى فيِ) أي فمه إلى فمي ، بمعنى مشافهة المؤولة بكلمة متشافهين(٤).

---

(١)**شرح الرضي ٢ / ٣٣**

(٢)شرح المكودي ١ / ٣٦٣ .

(٣)**الكتاب ١ / ٣٩٥ .**

(٤)النحو الوافي، تأليف عباس حسن – دار المعارف – القاهرة – ط ثالثة – ١٩٧٤م . ٢ / ٣٦٩ – ٣٧٠

قال أبو حيان في هذا الموضع : " لا بد في هذا من ذكر الجار والمجرور(١)".

الرابع : وفى غير الغالب يغتفــر أن تكون الحــال دالة على تقسيم أو ترتيب ، نحو: (ادْخُلُوا الْغُرْفَةَ وَاحِدًا وَاحِدًا) والمعنى : ادخلوا مترتبين .

وضابط هذا النوع : أن يذكر المجموع أولاً مجملاً ، مشتملاً ضمنًا على جزأيه المكررين ، ثم يأتي بعده تفصيلاً مشتملاً صراحة على بيــان الجزأين المكررين ومن أمثلته : (يَمْشِي الْجُنُودُ ثَلاَثَةً ثَلاَثَةً) ، ومن مجموع الكلمتين المكررتين تنشأ الحال المــؤولة الدالة على الترتيب ولا يحــدث الترتيب في واحدة فقط ، لكن الأمر عند الإعراب يختلف ؛ إذ يجب إعراب الأول وحدها هي حال من الفاعل أو المفعول ، أما الثانية فيجوز إعرابها توكيدًا لفظيًا للأول كما يجوز وهذا أحسن ، أن تكون معطوفة وحــرف العطف المحذوف ، الفاء أو ثم ، دون غيرهما من حروف العطف(٢) .

فالذي ذهــب إلى أن الثانية توكيد لفظي هو الزجــاج(٣)، وذهب ابن جني(٤)إلى أنها صفة للأول ، وذهب الفارسي(٥)إلى أن الثاني منصــوب بالأول ، واختار أبو حيان(٦)أن الثاني وما قبله منصوب بالعامل قبله ؛ لأن مجموعهما هو حال .

---

(١)الارتشاف، لأبي حيان الأندلسي – تحقيق د/ رجب عثمان محمد – مراجعة د/ رمضان عبد التواب – مكتبة الخانجي القاهرة ط أولى ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ . ٣ / ١٠٠٧ .

(٢)**النحو الوافي ٢ / ٣٦٩ – ٣٧٠ .**

(٣)يُنظر رأيه في : **الارتشاف ٣ / ١٥٥٨ .**

(٤)يُنظر رأيه في : **الارتشاف ٣ / ١٥٥٨ .**

(٥)**يُنظر رأيه في :** الارتشاف ٣ / ١٥٥٨ .

(٦)يُنظر : **الارتشاف ٣ / ١٥٥٨ .**

قال الرضي : " وضابطه أن تأتي للتفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكرراً ، وكذا إن أُتى لبيان الترتيب بعد ذكر المجموع بجزئه معطوفًا عليه بالفاء أو ثم([1])".

الخامس : وفى غير الغالب يغتفر أن يدل الحال على نوع الشيء .

قال سيبويه : " فالحال قولك : (هَذِهِ جُبَّتُكَ خَزًّا) ،والمبني على المبتدأ قولك : (جُبَّتُكَ خَزٌّا) ([2])" .

ومثل قولك أيضًا:(هَذَا خَاتَمُكَ فِضَّةً) و(هَذَا تَمْرُكَ عَجْوَةً)،أي متنوعًا هذا النوع **السادس:** وهذا الموضع ذكره الزمخشري، ففى غير الغالب اغتفر الحال المقدرة، ومثله :(خِطْ هَذا الثّوبَ قّمِيْصًا)، و (ابْرِ هَذِهِ القَصَبَةَ قَلَمًا) .

قال الزمخشري : " وهي من الحال المقدرة ؛ لأن الجبل لا يكون بيتًا في حال النحت ، ولا الثوب ولا القصبة قميصًا وقلمًا في حال الخياطة والبري ، وقيل : كانوا يسكنون السهول في الصيف ، والجبال في الشتاء([3])" .

السابع : وفى غير الغالب يغتفر دلالة الحال على فرعية نحو : (هذا حَدِيدُكَ خَاتَمًا) ، وجعل المرادي هذا النوع من الحال المقدرة ، قال : " أو فرعية وهي حال مقدرة([4])" .

([1])شرح الرضي ٢ / ٣٤ .

([2])**الكتاب ٢ / ١١٨**

([3])الكشاف للزمخشرى٢/٤٦٥ ، ت / عادل عبد الموجود وآخرين ، مكتبة العبيكان ، الرياض

([4])توضيح المقاصد، تحقيق د/ عبد الرحمن علي سليمان – دار الفكر العربي – القاهرة – ط أولى – ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١م . ٢ / ٦٩٤ .

الثامن : وفى غير الغالب يغتفر إن دل على طور واقع فيه تفضيل ، نحو : (هذا رُطَبًا أَطْيَبُ مِنْهُ بُسْرًا (١)) .

وهذه المواضع كلُّهَا تؤول بالمشتق كما زعم ابن الناظم(٢) ، غير أن الشيخَ **خالدًا الأزهري** جعل ذلك تكلفًا منه ، ولم يقل بالتأويل إلاّ في الحال الدالة على التشبيه ، أو الترتيب ، أو المفاعلة .

وقد ساق في كتابه سبب هذا القول حيث قال : " إنما قلنا نحن به أي بالتأويل في المسائل الثلاثة الأُول ، وهي ما دل على التشبيه ، أو مفاعلة ، أو ترتيب ؛ لأن اللفظ فيها مرادٌ به غير معناه الحقيقي ، فالتأويل فيها واجب(٣)" .

ويبدو أن هذا القول قد نقله عن ابن هشام(٤) .

التعقيب

من الواضح أن الحال فى غير الغالب يكثر فيها من الجمود ، **فيغتفر** جمودها إذا دلت على سعر ، وهذا النوع أكثرها وقوعًا ، وكذا إن دل على تشبيه ، أو ترتيب ، أو مفاعلة ، أو دل على نوع ، أو طورٍ وقع فيه تفضيل .

وقد ذكر الزمخشري نوعًا آخر فى **غير الغالب يغتفر** معه جمود الحال ، وهي الحال المقدرة . قال : " وهو من جيد الكلام " .

وهذه الأنواع تؤول بالمشتق كما زعم ابن الناظم،وليس في ذلك تكلف كما زعم ابن هشام.

---

(١)يُنظر : **الارتشاف ٣ / ١٥٥٨ ، والمقاصد الشافية ٣ / ٤٣٠ .**

(٢)**شرح ابن الناظم ٢٢٩ .**

(٣)**شرح التصريح ١ / ٥٧٨ .**

(٤)**أوضح المسالك ٢ / ٣٠٠ .**

٢- الغالب اغتفر توسيط ذى التفضيل بين حالين ، ويحتمل أن تقدم الحالان أو يؤخران فى غير الغالب

قال ناظر الجيش : " وغالبًا اغتفر توسيط ذي التفضيل بين حالين غالبا. ويحتمل أنّ في غير الغالب قد يقدّم الحالان أو يؤخران، لكن قد علمت من كلام الزجاج أن تقديمهما وتأخيرهما غير جائز لعدم السماع، إلا أنّ ابن عصفور أجاز تأخيرهما بالشرط الذي تقدم ذكره، فيمكن صرف غير الغالب في كلام المصنف إلى ذلك. والله تعالى أعلم. ([١])" .

الـــدراســـــة والتحـــليـــــل :

حاصل الخلاف فى هذه المسألة مذاهب:

المذهب الأول : ينسب لسيبويه([٢])، وابن السراج([٣])، وأبى عثمان المازني([٤])، وابن كيسان([٥])، والفارسي([٦])، وابن جني([٧])، وابن خروف([٨])، وابن عصفور في أحد قوليه([٩])، وابن مالك([١٠])إلى جواز توسيط أفعل التفضيل بين حالين

([١])**تمهيد القواعد ٥/٢٣٠٩**

([٢])**الكتاب ١ / ٤٠٠ .**

([٣])الأصول في النحو، تحقيق د/ محمود محمد الطناحي – مكتبة الخانجي – القاهرة – ومطبعة المدني ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م . ١ / ٢٢٠ .

([٤])يُنظر رأيه في : **المساعد ٢ / ٣٠**

([٥])**يُنظر رأيه في** : المساعد ٢ / ٣٠ .

([٦])الإيضاح للفارسى، تحقيق د/ كاظم بحر المرجان – عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت – ط الثانية – ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م . ١٧١ .

([٧]) الهمع ٥٢ – ٥٣ ، **ويُنظر** : المساعد ٢ / ٣٠ .

([٨])**يُنظر رأيه في** : شرح الجمل لابن خروف ، والمقاصد الشافية ٣ / ٤٨٠ .

([٩])**يُنظر رأيه في** : المساعد ٢ / ٣٠ .

([١٠])**يُنظر** : شرح التسهيل ٢ / ٣٤٥ .

، فيتقدم الحال الفاضل فرقًا بين المفضل والمفضل عليه ؛ لأن القياس في أفعل التفضيل إذا اقتضى حالين أن يتأخرا عن أفعل التفضيل ، كما إذا كان أفعـــل قد اقتضى حالاً واحـــدة .مثال ذلك : (زَيْدٌ قَائِمًا أَحْسَنُ مِنْهُ قَاعِدًا) .

وقد استند أصحاب هذا الرأي على بعض الأدلة ، والحجج التى تؤيد مذهبهم ، ومنها :

الأول : أنهم فى غير الغالب **اغتفـــروا** تقدم الحال الفاضلة ، فرقًا بين المفضل والمفضل عليه إذا لو أخـــرا لالتبسا (١)، ولا يعلم أيهما المفضل ، فلـــذا قُدِّم المفضل وأُخِّر المفضل عليه(٢).

قال سيبويه: "ولو كان على إضمار(كان) لقلت : (هَذا الْتَمْرُ أَطْيَبُ مِنْهُ الْبُسْرَ)؛ لأن (كان) قد ينصب المعرفة ، كما ينصب النكرة ، فليس هو على (كان)، ولكنه حال(٣)" .

وقال ابن السراج : " وكذلك ما كان من هذا النحو لا يتحول فهو رفع ، وما كان يتحول فهو نصب ، وإنما قلنا : لا يتحول ؛ لأن (البُسْرَ) لا يصير(عِنَبًا) والذي يتحول قولك : (هَذا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ تَمْرًا) ، و(هَذا عِنَبًا أَطْيَبُ مِنْهُ زَبِيْبًا) ، أمّا الذى لا يتحـــول فنحـــو قـــولك : (هَذا بُسْرٌ أَطْيَبُ مِنْهُ عِنَبٌ) ، و (وهَذا زَبِيْبٌ أطيب منه تمرًا َطْيَبُ مِنْهُ تَمْرٌ) (٤)" .

---

(١)**يُنظر** : شرح التصريح ١ / ٥٩٩ .
(٢)الهمع ٢ / ٢٣٩ .
(٣)الكتاب ١ / ٤٠٠ .
(٤) الأصول في النحو ١ / ٢٢٠ .

الثانى : أنه فى غير الغالب إذا كان يقتضي حالاً واحدةً وجب تأخيرها عنه ، وانتصب المختلف الذات مختلف الحال أو متفق ، والمتحد الذات مختلف الحال .

قال السيوطي : " كان القياس إذا كان العامل أفعل التفضيل ، واقتضى حالين أن يتأخر الحالان عنه ؛ لأنه إذا كان يقتضي حالاً واحدةً وجب تأخيرها عنه ، ولا ينتصب مع أفعل إلا المختلف الذات مختلف الحالين نحو : (زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا) ، أو مُتَّفِقَا الحال نحو : (زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُفْرَدًا) ، أو المتحد الذات ، مختلف الحالين نحو : (هَذا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَبًا) ، و(زَيْدٌ قَائِمًا أَخْطَبُ مِنْهُ قَاعِدًا) (١)

فجمهور النحاة على جواز توسيط أفعل بين الحالين ، بحيث تتقدم إحداهما ، وهى الفاضلة وتتأخر الثانية ، لاقتصارهم على ما سُمِع .

قال ابن الحاجب : " وأيضًا فإن للعرب في الشيء إذا فضَّلوه على نفسه باعتبار حالين من تقدم أحدهما على العامل ، وإن كان مما لا يُسَوَّغ ، لو لم يكن كذلك غرضًا في التنبيه بالتقديم على أنه المفضل ، وكذلك إذا فضلوا ذاتين باعتبار ، وكذلك إذا شبهوا باعتبار حالين ، فيقولون : (زَيْدٌ قَائِمًا أَحْسَنُ مِنْهُ قَاعِدًا) (٢)" .

فاقتصر الجمهور على ما سُمِعَ ، فقالوا : لا يجوز تأخيرهما عن أفعل ، ولا تقديمهما عليه ؛ لأن القياس في أصل هذه المسألة المنع ، لولا أنّ السماع ورد بها ، إذ لا يُعهد نصبُ أفعل فضلتين . بدليل أنه لا ينصب مفعولين .

---

(١) الهمع ٢ / ٢٣٩ .

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ، تحقيق موسى بناي العليلي – مطبعة العاني – بغداد – وزارة الأوقاف إحياء التراث الإسلامي .١ / ٣٣٨ .

قال السيوطي : " فلما وردت أُجريت كما سُمِعَتْ([1])" .

وقد سُمِع عن العرب قول سيدنا على ابن أبي طالب – رضي الله عنه –لأنصاره وهم يعرضون عليه الخلافة أول الأمر : (**أَنَا لَكُمْ وَزِيْرًا خَيْرٌ لَكُمْ مِنِّي أَمِيْرًا**) .

المذهب الثانى :

ذهب فريق من نحاة المغرب إلى جواز تأخير الحالين عن أفعل التفضيل ، بشرط إيلاء أفعل إحداهما قبل المفضل عليه ، والأُخرى بعد المفضل عليه([2]) .

قال أبوحيان: " وأجاز بعض أصحابنا تأخير الحالين عن أفعل التفضيل ، على شرط أن تلي أفعل التفضيل الحال الأُولى ، مفضولاً بها ، وبين المفضل عليه ؛ وتلي الثانية المفضل عليه ، فتقول : (هَذا أَطْيَبُ بُسْرًا مِنْهُ رُطَبًا) ([3])" .

وفي هذا التأخير عن أفعل بهذه الصورة التي ذكرت حينئذ لا تكون هناك حاجة إلى إضمار (إذا كان) ، أو(إذ كان) كما ذكر المبرد ، والفارسي ، والسيرافي،وابن عصفور في قول آخر([4]).

حيث ذكروا أنّ الحالين منصوبان على إضمار (كان التامة) صلة لـ(إذ كان) في الماضي و(إذا كان) في المستقبل ، وهما حالان من ضميرهما ، وقيل : على إضمار (كان) و (يكون) الناقصة([5]).

([1]) الهمع ٢ / ٢٣٩ .

([2]) ينظر : الارتشاف ٣ / ١٥٨٨ ، الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٣٣٨ ، المساعد ٢ / ٢٩ ، ٣٠ .

([3]) الارتشاف ٣ / ١٥٨٨ .

([4]) المقتضب ٣ / ٢٥١ – ٢٥٢ ، و الإيضاح ١٧١ ، وشرح الكتاب ٢ / ١٢٩ ، **ويُنظر رأيه في** المساعد ٢ / ٣٠

([5]) الهمع ٢ / ٢٣٩ .

إلاّ أنّ هذا يحتاج إلى سماع ، ولم يُسمَع من كلام العرب إلا توسيط أفعل التفضيل بين هذين الحالين .

قال أبو حيان : " ويحتاج جواز هذا التركيب إلى سماع من العرب(١) ".

وقد ذهب إلى منع هذه الصورة ، الأشموني(٢)، والصبانُ(٣)وهي تأخير الحالين عن أفعل التفضيل بحيث الحال الأُولى تلي أفعل مفصولة عن الثانية بـ(من) نحو : (زَيْدٌ أَحْسَنُ مُحَاضِرًا مِنْهُ خَطِيْبًا) ، و (هَذا أَطْيَبُ بُسْرًا مِنْهُ رُطَبًا) .

قال الأشموني : " لا يجوز تقديم هذين الحالين على أفعل ، ولا تأخيرهما عنه ، فلا تقول : (زَيْدٌ قَائِمًا قَاعِدًا أَحْسَنُ مِنْهُ) ، و(زَيْدٌ أَحْسَنُ مِنْهُ قَائِمًا قَاعِدًا) (٤)" .

والقاعدة النحوية لا تُبني فى الغالب إلا على ما كثر وفشا في الاستعمال عند العرب الفصحاء ، لذا فقد سُمع منهم جواز تقديم الحال الفاضلة على أفعل التفضيل ، إذا كان هذا الأخير عاملاً في حالين ، فاغتفروا ذلك فرقًا بين المفضَّل والمفضَّل عليه ، وعدم وقوع الالتباس في معرفة أيهما المفضَّل(٥).

---

(١) الارتشاف ٣ / ١٥٨٨ .

(٢) شرح الأشموني ١ / ٢٥٤ .

(٣) حاشية الصبان ٢ / ٢٧٢ .

(٤) شرح الأشموني ١ / ٢٥٤ .

(٥) ينظر رسالة : الاغتفار فى الأحكام النحوية والصرفية الاختيارية جمعًا ودراسة للباحث :سيد إبراهيم أبو الوفا حسن ، ماجستير : كلية اللغة العربية جامعة الأزهر أسيوط ، صـ ١٦٦ إلى ١٧١

قال الأشموني : " ولأن اسم التفضيل – وإن انحط درجةً عن اسم الفاعل والصفة المشبهه ، بعدم قبوله علامات الفرعية – فله مَزِيَّةٌ على العامل الجامد ؛ لأنه فيه ما في الجامد من معنى الفعل ،ويفوقه بتضمن حروف الفعل ووزنه فجعل موافقًا للعامل الجامد في امتناع تقديم الحال عليه إذا لم يتوسط بين حالين ، نحو : (هُوَ أَكْفَؤُهُم نَاصِرًا) ، وجعل موافقًا لاسم الفاعل في جواز التقديم عليه ، إذا توسط بين حالين(١)" .

التعقيب

بعد أن سردت آراء النحاة وأدلتهم ، أري أن الراجح ما ذهب إليه الجمهور في **أن الغالب اغتفارهم** تقديم الحال الفاضلة على أفعل التفضيل ؛ وتوسيطه بين حالين ؛ لعدم وقوع الالتباس فى معرفة أيهما المفضل ، ولاعتماده على الغالب والكثير على كلام العرب ، ولكن لا يمنع من أن يكون ما ذهب إليه بعض المغاربة فى غير الغالب من تأخير الحالين عن أفعل ، بشرط إيلاء أفعل أحدهما قبل المفضل عليه . وإيلاء الأخرى المفضل ، مذهبًا صحيحًا ؛ لشيوعه اليوم في الأساليب العربية . نحو : **(هَذا أَطْيَبُ بُسْرًا مِنْهُ رُطَبًا)** ، بخلاف التأخير على غير هذا الوجه المشروط ، فلا يجوز بإجماع(٢)، غير أنّ بعض النحاة منع هذه الصورة ، لِمَا يلزم من الفصل بين أفعل و(مِنْ) ، وأجازوا التوسيط ؛ لأن أفعل التفضيل عامل فى حالين ، **فاغتفروه** فرقًا بين المفضل والمفضل عليه ، وهو مذهبٌ صحيحٌ مسموعٌ عند العرب .

---

(١) شرح الأشموني ١ / ٢٥٣ .

(٢) الهمع ٢ / ٢٣٩ ، ٢٤٠ .

٣-فى غير الغالب أن صاحب الحال يكون نكرة محضة من غير مسوغ

الواقع أنه لا خلاف قوى بين النحاة فى جواز مجئ صاحب الحال من النكرة إذا وجد مسوغ، والخلاف الحقيقى بين النحاة ليس فى الجواز أو المنع بل بتجويزه بدون مسوغ أو بمسوغ

قال المكودى :"وفهم من قوله:غالبًا، أن صاحب الحال يكون نكرة محضة من غير مسوغ،وفى غير الغالب حكى سيبويه من كلام العرب:مررت بماء قعدة رجلٍ ، وعليه مائة بيضًا ،وفى الحديث:" فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدًا، وصلى وراءه رجالٌ قيامًا"(١).

الدراسة

اشترط النحاة فى الحال أن تكون نكرة ؛ لأن النكرة أصل ، والأصل فى صاحب الحال أن يكون معرفة ؛ قالوا لأنه محكوم عليه بالحال ، وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة ؛ لأن الحكم على المجهول لا يفيد **غالبًا** (٢) .

وقيل : لأن الحاجة إلى أحوال المعارف أهم بخلاف النكرة (٣).

وقد يجئ صاحب الحال نكرة بمسوغ يقربه من المعرفة ، وحاصل الخلاف مذهبان :

---

(١) شرح المكودى على الألفية ٣٦٨/١

(٢) التصريح على مضمون التوضيح ٦٢٤/٢

(٣) شرح المقدمة الكافية في الإعراب لابن الحاجب ، ت/حمدى مخيمر ، مكتبة نزار مصطفى الباز مكة ،ط/أولى ١٤١٨هـ ، ٥٠٤/٢

المذهب الأول : وينسب للجمهور وسيبويه ، وأغلب النحويين(١) ، وفيه جواز مجئ صاحب الحال نكرة بمسوغ بكثرة ، وبدون مسوغ بقلة .

واستدل أصحاب هذا المذهب على قولهم بما يأتى :

أن تشبه الحال بالخبر وصاحبها بالمبتدأ فى المعنى فحقه أن يكون معرفة ، ويجوز أن يجئ نكرة بمسوغ كالمبتدأ ، وعلل الرضى لفائدة المسوغات أنه يصير المنكر مستغرقًا(٢) .

ومن المسوغات :

١- إذا تقدم عليه الحال ، كقول الشاعر :

لِمَيَّةَ موحشًا طللُ ... يَلوحُ كَأَنَّه خِلَلُ(٣)

فموحشًا حال من طلل ، ومسوغ مجئ الحال من النكرة تقدم الحال على صاحبها ، وذكر النحاة أن الحال فى هذا وشبهه كانت صفة فى الأصل ، لأن أصل البيت : لمية طلل موحش ، فلما قدمت الصفة صارت حالاً(٤).

وقد جعلها بهاء الدين ابن النحاس الحلبى قاعدة عامة حيث قال : " كل صفة لنكرة إذا قدمتها عليها انتصبت على الحال (٥)" .

---

(١) ينظر : الكتاب ٨١/٢ ، وشرح المقدمة الكافية في الإعراب لابن الحاجب ٥٠٤/٢ ، ووشرح الرضى على الكافية ٥٤/٢ ، وشرح التسهيل ٣٣١/٢ ، وشرح المقرب ٥٤٠/١ ، وشرح شذور الذهب ٢٥٣ .

(٢) شرح الرضى على الكافية ٦١/٢ ، وينظر: التصريح ٦٢٤/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٣٣٠/١

(٣) البيت من مجزوء الوافر**من** شواهد: التصريح: ١/ ٣٧٥، ٢/ ١٢٠، والكتاب لسيبويه: ١/ ٢٧٦، ومجالس العلماء للزجاجي: ١٧٤، والخصائص: ٢/ ٤٩٢، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٢٦،

(٤) أسرار العربية ١٤٦

(٥) شرح المقرب ٥٤٨/١

التخصيص بالوصف ، كقراءة : (ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدق) ([١])بنصب مصدقًا.

٣-التخصيص بالإضافة كقوله تعالى : (في أربعة أيام سواء للسائلين)([٢]) أو جاء بعد نفى،كقوله تعالى وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم)([٣]).

١- أو جاء بعد نهى ، كقول قطرى بن الفجاءة .

لاَ يَرْكَنَنْ أَحَدٌ إِلَى الإِحْجَامِ ... يَوْمَ الْوَغْى مُتَخَوِّفا لِحِمَامِ([٤])

٢- أن يكون الوصف بها على خلاف الأصل كقولهم : هذا خاتم حديدًا .

أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو،لأن الواو ترفع تتوهم النعتية ، كقوله تعالى : (وهى خاوية على عروشها)" ([٥])

وقد أوجب ابن الحاجب أن تتقدم الحال ؛ لأنها لو تأخرت لالتبست بالصفة ، فقدمت لتتميز([٦]).

وقد سوى ابن عصفور بين كون الحال من المعرفة أو من النكرة إذا تقدمت الحال على صاحبها حيث قال : " فإن تقدمت على ذى حال جاءت من المعرفة والنكرة على كل حال "([٧]).

([١]) من الآية ٨٩ من سورة البقرة

([٢]) من الآية ١٠ من سورة فصلت

([٣]) من الآية ٤ من سورة الحجر

([٤])البيتٌ من الكامل، لِقَطَرِيِّ بْنِ الفُجَاءَةِ؛ اللغة : (الرُّكون) : الميل. و (الإحجام) : التأخُّر والنُّكول عن لقاء العدوّ. و (الوغى) : الحرب. و (الحِمَام) : الموت. والشّاهد فيه: (مُتَخَوِّفًا) حيث وقع حالاً من النّكرة – أَحَدٌ –؛ وسوّغ ذلك وُقوع النّكرة بعد النّهي. ينظر : شرح الكافية الشّافية ٧٣٩/٢، وشرح التّسهيل ٣٣٢/٢، وابن النّاظم ٣٢٠، وأوضح المسالك ٨٥/٢، وابن عقيل ٥٨٠/١، والمقاصد النّحويّة ١٥٠/٣

([٥]) من الآية 259 من سورة البقرة

([٦]) شرح المقدمة الكافية في الإعراب لابن الحاجب ٥١٧/٢

([٧]) المقرب ١٥٣

غير أن ابن جنى وابن الخباز اشترطا فى العامل كونه متصرفًا ، فجوز فى نحو : راكبًا جاء زيد ، ومنع فى : قائمًا هذا زيد ؛ لأن هذا لا يتصرف.

ومما ورد من شواهد جاءت فيها الحال من النكرة بدون مسوغ ما يلى :

١-قول الرسول صلى الله عليه وسلم : (صلى الرسول قاعدًا وصلى وراءه رجال قيامًا) ، فقيامًا حال من النكرة رجال وليس فيه مسوغ(١).

٢-قول بعض العرب: عليه مائة بيضًا ، ومررت بماء قعدة رجل(٢) .

٣-قول عنترة بن شداد :

فِيهَا اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حلوبة ... سُودًا كخافية الْغُرَاب الأسحم (٣)

المذهب الثانى : وينسب لبعض النحاة كابن الوراق وابن عطية ويروا جواز مجئ صاحب الحال نكرة بتقبيح أو بدون تقبيح (٤).

واستدل أصحاب هذا الرأى بما يلى :

جعل ابن الوراق مجئ الحال من النكرة قبيحًا ، وأوجب عند جواز ذلك فيها أن يكون على التشبيه بالمعرفة (٥).

فيتضح من كلام ابن الوراق أن فيه شيئًا من الغرابة ؛ لأنه لم يستثن ، والغريب من كلامه عند تجويزه أن يكون على التشبيه بالمعرفة ، وربما قصد بالوجوب تقدم الحال على صاحبها ، وبالتشبيه بالمعرفة وجود مسوغ ، لأنهم قالوا : إن المسوغ يقرب النكرة من المعرفة .

---

(١)البخارى ٦٨٨ ، موطأ مالك ٣٠٧ ، مسند أحمد ٢٥٨٩

(٢) الكتاب ١١٢/٢

(٣)البيت من الكامل في ديوانه ص ١٩٣؛ والحيوان ٣/ ٤٢٥؛ وخزانة الأدب ٧/ ٣٩٠؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٨٧؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٦٢٥.

(٤) ينظر: علل النحو ٥١١ ، والمحرر الوجيز في تفسير القرآن ١٠٠

(٥) ينظر: علل النحو ٥١١ ، والمحرر الوجيز في تفسير القرآن ١٠٠

وقد نقل البغدادى فى قول الشاعر : لمية موحشاً ، على جعل موحشاً حال ، اعتراض بعض النحاة ؛ لأن هذا لا يصلح لمطلوبه من وجوه ([1]):

١- أنه محتمل غير منصوص إذ لا نسلم أنه حال من طلل ؛ لجواز أن يكون حالاً من ضمير الظرف فلا يكون ذز الحال نكرة.

٢- أنه لو تأخر عن ذى الحال لا يلتبس بالصفة ؛ لأن ذا الحال مرفوع والحال منصوب.

٣- أنه لا يجوز أن يكون حالًا من طلل ؛ لأنه مبتدأ والحال لا تكون إلا من الفاعل أو المفعول أو ما فى قوتهما([2])

التعقيب

الواضح من خلال المسألة أن خلاف النحاة سلك طريقين :

١-الخلاف حول جواز تقديم الحال على صاحبها أو منعه من التقديم ، ورأينا بعض المجوزين لتقدم الحال يعدون من شروط ذلك أن يكون صاحب الحال نكرة.

٢-الخلاف حول جواز مجئ الحال من النكرة أو منعه وتجويز ذلك بمسوغ أو بدون مسوغ ، وإذا كان بدون مسوغ هل ينقاس أو لا ؟ وهذا هو موضوع المسألة **فى غير الغالب**، لذا يترجح هنا رأى الجمهور ؛لأن الأصل أن يكون صاحب الحال معرفة والحال نكرة ، وإذا لم يكن الأمر كذلك ووجد مسوغ يقرب النكرة من المعرفة أخذوا به ، وما بقى بدون مسوغ رأينا كثيرًا من المواضع التى قيل فيها إن صاحب الحال نكرة قليلة ، من الممكن أن يؤول كثير منها ، ثم لا يبقى بعد ذلك إلا القليل الذى لا يكاد يذكر .

لذا قال فى **غير الغالب** يكون صاحب الحال نكرة أى القليل النادر الشاذ.

([1]) الخزانة ٣/٢١٠

([2]) المرجع السابق نفسه

المراجع

همع الهوامع للسيوطى، تحقيق/ أحمد شمس الدين – دار الكتب العلمية – بيروت – ط أولى – ١٤١٨هـ . ٢٢٤/٢
دليل الطالبين إلى كلام النحويين لمرعى الكرمى المقدسى ٥٩/١
شرح ابن الناظم ٢٢٨ ، ت / محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت
شرح الرضي، تحقيق/ يوسف حسن عمر – جامعة قار يونس – بنغازي – ط ثانية – ١٩٩٦ م ٢ / ٣٢
النحو الوافي، تأليف عباس حسن – دار المعارف – القاهرة – ط ثالثة – ١٩٧٤م . ٢ / ٣٦٩ –
الارتشاف، لأبي حيان الأندلسي – تحقيق د/ رجب عثمان محمد – مراجعة د/ رمضان عبد التواب – مكتبة الخانجي القاهرة ط أولى ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ . ٣ / ١٠٠٧ .
الكشاف للزمخشرى٤٦٥/٢ ، ت / عادل عبد الموجود وآخرين ، مكتبة العبيكان ، الرياض
توضيح المقاصد، تحقيق د/ عبد الرحمن علي سليمان – دار الفكر العربي – القاهرة – ط أولى – ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١م . ٢ / ٦٩٤
الأصول في النحو، تحقيق د/ محمود محمد الطناحي – مكتبة الخانجي – القاهرة – ومطبعة المدني ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م . ١ / ٢٢٠ .
الإيضاح للفارسى، تحقيق د/ كاظم بحر المرجان – عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت – ط الثانية – ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م . ١٧١ .
شرح المقدمة الكافية في الإعراب لابن الحاجب ، ت/حمدى مخيمر ، مكتبة نزار مصطفى الباز مكة ،ط/أولى ١٤١٨هـ ، ٥٠٤/٢
رسالة : الاغتفار فى الأحكام النحوية والصرفية الاختيارية جمعًا ودراسة للباحث :سيد إبراهيم أبو الوفا حسن ، ماجستير : كلية اللغة العربية جامعة الأزهر أسيوط ، صـ ١٦٦ إلى ١٧١
الإيضاح في شرح المفصل ، تحقيق موسى بناي العليلي – مطبعة العاني – بغداد – وزارة الأوقاف إحياء التراث الإسلامي ١٠ / ٣٣٨ .